

البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF) ودورها في تدعيم السوق المالية في الجزائر

حاج قويدر قورين
جامعة الشلف

ملخص باللغة العربية:

تعتبر الأنظمة المحاسبية من الأدوات الأساسية التي توفر المعلومات المحاسبية الضرورية للأسواق المالية، لذا يجب أن تتصف المعلومات المالية والمحاسبية، المقدمة بالشفافية والمصدقية، والتي تمكن من تحقيق الحوكمة المحاسبية في الأسواق المالية، لذا تسعى الجزائر إلى تطوير السوق المالية من خلال تبني نظام محاسبي مالي جديد يتماشى والمتغيرات الدولية و وفق المعايير المحاسبية الدولية، يمكنها من النهوض بقطاع السوق المالي الذي أصبح من المكونات الأساسية لاقتصاديات مختلف الدول، من خلال جلب المستثمر الأجنبي الذي كان يلاقي صعوبات مع النظام المحاسبي القديم و إرغام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على تقديم معلومات تمتاز بالشفافية والمصدقية تبين الوضعية المالية الحقيقية لها، وتخفيفها على المشاركة وتفعيل السوق المالية، وكذا تخفيف مختلف المتعاملين في السوق المالية من خلال تقليل المخاطر المتعلقة بالمعلومات المالية والمحاسبية.

ملخص باللغة الانجليزية:

Accounting Systems are essential Tools that provide Accounting information necessary for the Financial Market. Must therefore be characterized by Financial and Accounting information provided by transparent, credible and enabling the realization of governance, Accounting in the Financial Market, So Algeria Is seeking to develop the Financial Market through the adoption of Financial Accounting system a new line with the international changes and agreed that international Accounting

standards, enabling It to promote sector Financial market become the basic components of the economies of various countries, by bringing the foreign Investor who had difficulties with old Accounting system and force the Economic institutions of Algeria to provide information on a transparent and credible showing Financial position of the real her, and encouraging them to participate and to activate the financial market, as well as stimulate the various players in the financial market by reducing the risks related to financial information and Accounting.

تمهيد

تحاول الجزائر في السنوات الأخير تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية، التي تفق اختلاف الطرق المحاسبية حجر عثرة أمامها، والتي في الكثير من الأحيان تجد صعوبة في التأقلم والتعامل مع نظام المحاسبية لبلد ما خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا مثل ما هو الحال بالنسبة للجزائر، كما تسعى الجزائر من خلال هذا النظام إلى تطوير نظام البيئة المحاسبية، من نظام كان يعتمد على أسلوب تقليدية مبنية على أسس وطنية تتوافق والنظام الموجه إلى أسس ومعايير دولية تمكن من تحقيق الشفافية والمصادقية للمعلومات المالية والمحاسبية المقدمة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الموجهة خاصة للأطراف الخارجي ولعل أهمها الأسواق المالية التي تعتبر المعلومات المحاسبية الصادقة والشفافة من بين المداخلات الأساسية وعلى مدا صحتها وسلامتها تتوقف مصداقية السوق المالية أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

ومما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم البيئة المحاسبية الرشيدة في تأهيل السوق المالي في ظل النظام المحاسبي

المالي؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في السوق المالية؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط البيئة المحاسبية الرشيدة بالسوق المالية؟
- كيف يساهم النظام المحاسبي المالي في تأهيل السوق المالية؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعرف على المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي.
- التعرف على واقع تطبيق المؤسسات المدرجة في البورصة للنظام المحاسبي المالي.
- التعرف على طبيعة العلاقة بين المعلومات المحاسبية والسوق المالية في ظل البيئة المحاسبية الرشيدة.
- إبراز دور البيئة المحاسبية الرشيدة في الجزائر في تأهيل السوق المالية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الأسواق المالية في تطوير الاقتصاديات الدولية في ظل المتغيرات الدولية الحالية، وكذا أهمية البيئة المحاسبية الرشيدة المبنية على نظم محاسبية فعالة في تحقيق هذا التطور.

هيكل البحث:

للإحاطة بجوانب هذا البحث عمدنا إلى تقسيمه كما يلي:

المحور الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالسوق المالية الجزائرية.

المحور الثاني: العلاقة بين البيئة المحاسبية الرشيدة والسوق المالية.

المحور الثالث: البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها في النهوض بالسوق المالية في الجزائر.

نتائج وتوصيات

المحور الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي وعلاقته بالسوق المالية الجزائرية
يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، في ظل متطلبات اقتصاد السوق وعولمة الاقتصاديات باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية، عكس المخطط الوطني للمحاسبة والذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية والاقتصاد المخطط.

أولاً- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر في الجريد الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري والذي ينص في مواده (3، 6، 7، 8، 9) على أن:
" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية¹.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولاسيما²:

(محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصادقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

**** يعرف الإطار التصوري³:**

(مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء، يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم).

**** و تحدد المعايير المحاسبية⁴:**

(قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء، محتوى الكشف المالية وكيفية عرضها، تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم).
وتسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم⁵.

كما صدر القرار في 26 يوليو 2008 الذي نشر في الجريدة الرسمية الصادر في 25 مارس 2009 العدد 19، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها⁶.

وبموجب المادة 42 تلغى ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ كل الأحكام المخالفة لاسيما الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل 1975 و المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة⁷.

ثانياً- البورصة الجزائرية وتبني النظام المحاسبي المالي:

إذا تحدثنا عن علاقة ودور النظام المحاسبي المالي ببورصة الجزائر، فإننا نتحدث عن علاقة لا مباشرة بحيث أن تطبيق هذا النظام يمس كل المؤسسات الاقتصادية والمالية الوطنية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبورصة.

1- واقع تطبيق النظام المالي المحاسبي بالنسبة للشركات المسعرة

بالبورصة: إن الشركات المسعرة في البورصة تدرك تمام الإدراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك، ولا سيما في مجال تكوين المستخدمين في المحاسبة واقتناء البرامج المعلوماتية المطابقة أو بالأحرى التماس المساعدة من مكاتب الدراسات الخارجية المتخصصة، وذلك بهدف مرافقتها في أشغال الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي .

إن التطبيق الأول للنظام المحاسبي والمالي الذي كان يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي بالنسبة إلى الشركات المسعرة في البورصة، بسبب إلزامها بضبط حساباتها الخاصة بالسداسي الأول من سنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي، كان امتحانا صعبا للغاية،

وزيادة على عدد طلبات إرجاء أجل النشر التي تقدمها المصدرون وكانت مبررة أساسا بهذه الوضعية المرتبطة بتنفيذ النظام المحاسبي المالي فإن إيداع أولى حسابات السداسي الأول من نفس السنة ونشرها لم يتم إلا في منتصف شهر ديسمبر بيد أنّ الأجل القانوني لذلك كان محددًا في أجل أقصاه 30 سبتمبر. وقد أشارت الشركات المسعرة في البورصة إلى بعض الصعوبات التي اعترضتها والمتعلقة بنشر بعض الجداول، ولا سيما منها الجدول الخاص بتدفق أموال الخزينة وبذلك، فقد لوحظ عدم وجود بيانات تتعلق بتقييم الآثار التي تمت معاينتها بحكم التغيير الذي طرأ في المرجعية المحاسبية⁸

2- واقع تطبيق النظام المالي المحاسبي على مستوى بورصة الجزائر

أ- على صعيد التكوين والإعداد: قامت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستخدمين في مجال المحاسبة والمالية. ولقد قامت المؤسسات الآتية بضمان هذه الدورات التكوينية:

- مدرسة ECOFAM بشأن معايير IAS/ IERS لتكوين 6 أعوان بمبلغ 149.586,00 دج.

- المعهد العمومي SIGP، ويتعلق بتقديم النظام المحاسبي المالي و الانتقال إليه بمبلغ قدره 163.840,00 دج، فيما يخص أربع موظفين.

- مؤسسة IAHEF ويتعلق بمعايير النظام المحاسبي المالي وتطبيقاته، بكلفة قدره 192.600,00 دج.

- أما فيما يخص إعداد المخطط المحاسبي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، فقد أعهدت مديرية الشؤون القانونية والإدارية مشروع المخطط المحاسبي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وجدول مطابقة المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وفق معايير النظام المحاسبي المالي. وتم تقديم ذلك إلى محافظ الحسابات وإلى اللجنة.

ب- على صعيد البرمجيات المعلوماتية والمحاسبية: بخصوص البرمجيات المعلوماتية والمحاسبة، فقد تم الانطلاق في عملية استشارة بغرض اقتناء برمجيات معلوماتية بحسب معايير النظام المحاسبي المالي، في شهر فبراير 2010 عن طريق مناقصة وطنية، وذلك بقصد إدراج عملية إنشاء قاعدة بيانات عن ERP وتم توسيع هذه المناقصة لتشمل

اقتناء برمجيات الشركات المصدرة وتطبيقات التحليل والمساعدة في اتخاذ القرار. واعتبارا لما يأتي:

- التأخر المسجل بشأن الانتهاء من هذه العملية.

- العروض المقدمة، بمقدار مبالغ تتراوح في حدود 4.500.000,00 دج.

- إمكانيات الميزانية المحدودة في لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، فإن مصالح مديرية الشؤون القانونية والإدارية قد توجهت نحو استشارة محدودة لدى الموردين بالبرمجيات المحليين قصد تفعيل العملية وحصرها في برمجيات مسك الحاسبة فقط بحسب معايير النظام المحاسبي المالي، ولقد تم إنجاز هذه العملية مع شركة خاصة شريك مهني بكلفة قدرها 220.000,00 دج بما في ذلك تكوين المستعملين.

ثالثاً- آثار النظام المحاسبي المالي على البيئة المحاسبية في الجزائر

1- متطلبات تحضير مهنة المحاسبة: من أجل تحضير مهنة المحاسبة لعملية تطوير

البيئة المحاسبية الجديدة يتطلب القيام بما يلي:

- تكوين ممتهي المحاسبة والمحاسبين والإطارات المحاسبية في المؤسسات على المعايير المحاسبية الجديدة؛

- مباشرة تكوين وتأطير الطلبة والمتربصين حول المعايير الجديدة وتنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية، وتظاهرات ومؤتمرات؛

- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع الممتهين الأجانب خاصة مع المكاتب الكبيرة للاستشارة والتدقيق، والسماح لهذه المكاتب بالتأثير والمصادقة على الحسابات، ووضع الاستراتيجيات الواجب إتباعها من أجل وضع مهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، بغرض الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسسات الجزائرية في السوق الدولي.

- الانخراط والمشاركة في برامج الاتحاد الدولي للمحاسبين وهي الهيئة التي تصدر المعايير الدولية الخاصة بالمراجعة والتدقيق، إضافة إلى تشجيع ظهور تعاون بين مهني المحاسبة الجزائريين والدوليين لاسيما الأوروبيين، حيث أن العولمة وتحرير أسواق رأس المال لهما

دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين، ولا يجب فقط أن يكون مجهزين للعمل في هذه الأسواق ولكن يجب عليهم أيضا العمل بكفاءة، كما تتطلب العوامة أن يكون مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية.

2- تكييف مستوى التعليم المحاسبي: التعليم المحاسبي في الجزائر يبقى متأثر بطبيعة المحاسبة كتقنية لمجموعة من الحسابات ووسيلة للإثبات، لكن مع المعايير الدولية المحاسبية تغيرت طبيعة وتعريف المحاسبة وأهدافها، وأصبحت لها أهمية كبيرة ومفيدة في اتخاذ القرارات للمستعملين وأصبحت لها قواعد تسجيل وتقييم جديدة وفق إطار تصوري يستجيب لنظرة اقتصادية، ويستوجب هذا التغيير على ممتهي المحاسبة، القيام بتكوين خاص ليكونوا جاهزين بداية من سنة 2010، ونفس الشيء للأساتذة وهيئات التعليم والتكوين المحاسبي، ويتم ذلك العمل على زيادة الثقافة المحاسبية للمدرسين والمهنيين، وكذلك لدى المستثمرين وصناع القرار من أجل فهم أكبر للمعايير الجديدة وللقوائم المالية الصادرة بها عن مختلف الشركات خاصة مع وجود معطيات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل القيمة العادلة، القيمة القابلة للتحصيل، الخسارة في القيمة، الإطار التصوري، مما يستدعي الإلمام بها و بكل ما من شأنه تقريب وفهم المعايير الدولية للمحاسبة للأجيال الدارسة للمحاسبة وممتيها، بتدريس الأدبيات الخاصة بمهنة المحاسبة.

المحور الثاني: العلاقة بين البيئة المحاسبية الرشيدة والسوق المالية

تعتبر البيئة المحاسبية الرشيدة للمؤسسة أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية وطنية وإستراتيجية، ومرد ذلك، يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطورة، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة.

أولاً- مفهوم البيئة المحاسبية الرشيدة:

هي البيئة التي تتكون من مجموعة الأنظمة، الأعراف، القوانين والمعايير المحاسبية، والهيئات الحكومية وغير الحكومية المسيرة للعمل المحاسبي والتي تعمل على:

- تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة؛

- تقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك.

ثانياً- المشاكل التي تعيق البيئة المحاسبية:

من بين مشاكل التي تعاني منها البيئة المحاسبية الرشيدة نجد¹⁰:

أ- كيف يمكن تحسين علاقة المؤسسة بالبنك ؟

ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين، تثرى البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات، أو حساباتها (السابقة أو المتوقعة) التي لا تعكس الحقيقة الاقتصادية لهذه الأخيرة، وتهتم قواعد البيئة المحاسبية الرشيدة للمؤسسة بصحة الحسابات وارتباطها بحقيقة اقتصادية وكذا زيادة شفافية المؤسسة للعمليات المصرفية سواء على الصعيد التاريخي أو التوقعي.

ب- كيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى النواة الأولية للمؤسسة التي غالبا ما تكون عائلية ؟

يطرح موضوع البحث عن شركاء خارجيين عن نواة المساهمين، الأولية التي تكون عائلية غالبا، مشكلة الحذر المتبادل من الطرفين.

في الجزائر، ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال، بالنظر إلى الحذر الذي يديه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغالبين.

يلتزم ملاك المؤسسات بتحديد الشروط المناسبة لوضع الثقة في المستثمرين الخارجيين، والحفاظ على حقوقهم، بواسطة التطبيق الصارم لمبادئ الحكم الراشد المكرسة في هذا الشأن.

ج- كيف يمكن للمؤسسة من إقامة علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية؟ توسع مع

الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية، ومنها الخاصة، من الإدارة الجبائية، واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزاهة وشفافة مع هذه الإدارة وعليه، يعد الجهد المبذول، من أجل شفافية ونزاهة الحسابات، عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة

من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء، مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات العمومية في هذا الشأن.

د- كيف يمكن توضيح العلاقة بين المساهمين ؟

تعرف الكثير من المؤسسات نزاعات داخلية بين المساهمين والتي تعطي حركة « الجمعية » مفهوما سلبيا، على الرغم من أن « الجمعية » لفكرة حضارية وهي ممر لا بد منه للمقاول الراغب في توسيع مؤسسته، وهي عصر حيوي لنمو المؤسسة، وكذا تحديد قواعد تصرف المساهمين، لا سيما فيما يخص الحقوق والواجبات وحماية المساهمين الصغار.؟

وكيف يمكن توضيح العلاقات بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين؟

إن قبول المسيرين التنفيذيين غير المساهمين، فضلا عن ذلك، ليسوا أعضاء نواة العائلة المؤسسة، أدى لخلق وضعية جديدة في العديد من المؤسسات.

هـ- كيف يمكن توضيح المسؤوليات داخل الفريق التنفيذي؟

تعاني العديد من المؤسسات من تجميع المسؤوليات أو تركيزها المبالغ فيه، وتحمل هذه الوضعيات إلى زرع بذور الأزمات الداخلية والمنازعات، سواء لدى الفريق التنفيذي أو بين هذه الأخيرة والمساهمين على حد سواء (سواء شغلوا مناصب تنفيذية أم لا)، إن تبني قواعد البيئة المحاسبية الرشيدة للمؤسسة سيسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية، وخاصة،

بوضع تنظيم ومخطط هيكلي وضبط الصلاحيات والتقسيم الدقيق للوظائف.

ثالثاً- انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل البيئة المحاسبية الرشيدة على سوق الأوراق المالية:

إن الأثر المباشر من تطبيق ميكانيزمات البيئة المحاسبية الرشيدة، هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية، وذلك كما سيتضح فيما يلي:

1- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية: يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين - الحاليين والمرقبين - في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك.

بجانب ذلك فقد أشار كل من Jones, Selva, CAP staff بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية، هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة، مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الإدارة، مخاطر الأعمال - والتنبؤ بها¹¹.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الوحدة الاقتصادية مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية.

كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان: ¹²

الأول: - الدور التيسيري: وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

الثاني: - الدور التأثيري: على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين المخاطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان .

لذا فإننا نشير هنا إلى بعض الملاحظات وهي:

أ- إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح، ومقاييس الربحية، ومقاييس التدفقات النقدية، ومقاييس السيولة، والمخاطر المالية، وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية .

ب- أن هناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية البيئة المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مشيرة إلى أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن القوائم المالية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى المرونة المعطاة لمديري الوحدات الاقتصادية في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، قد تؤدي إلى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية.

ج- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق، بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة، وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً، كما أنه من أهم الأركان التي تركز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

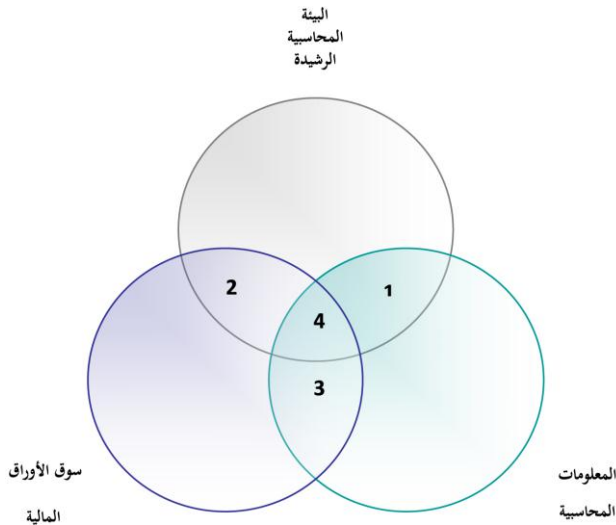
د- قد يؤدي الجمود التفسيري للمعلومات المحاسبية سواء كان الجمود قوي المستوى أو ضعيف المستوى، إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوب، لذا أشار Barth¹³ إلى أهمية خاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أشار كاتب آخر¹⁴، بأن تأخير نشر المعلومات وعدم دقتها، والتحيز في عرضها، وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها، يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقاً لظروفه، يضاف

إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو الفترية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

2- البيئة المحاسبية الرشيدة وسوق الأوراق المالية¹⁵

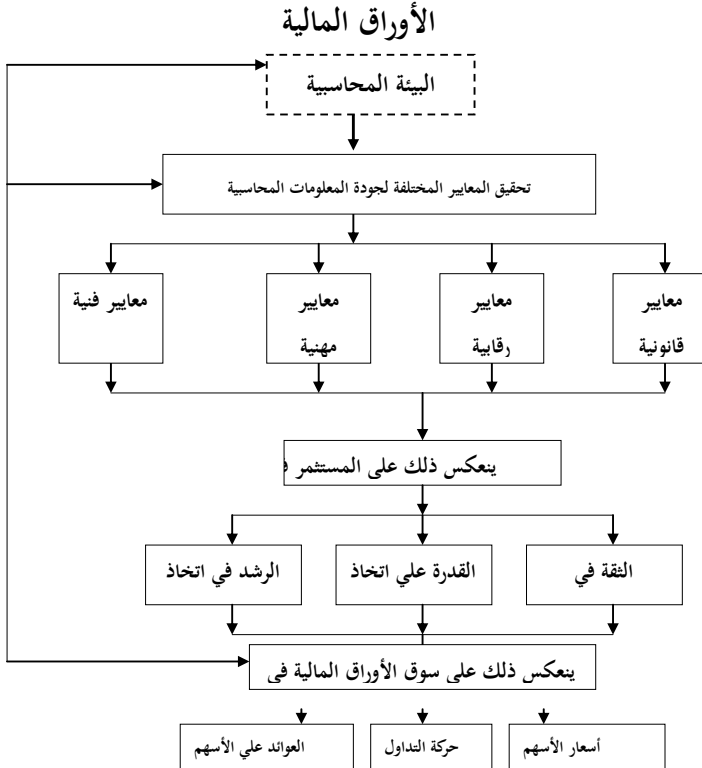
الشكل (1): العلاقة بين البيئة المحاسبية الرشيدة والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية



يلاحظ من الشكل السابق ما يلي :

أن المنطقة رقم (1) تمثل الدور المتبادل بين كل من البيئة المحاسبية الرشيدة وبين المعلومات المحاسبية المنطقة رقم (2) الأثر المتبادل بين تطبيق البيئة المحاسبية الرشيدة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، أما المنطقة (3) فإنها تمثل الأثر المتبادل بين المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية ، في حين تمثل المنطقة رقم (4) منطقة الأداء المتميز وتوازن المصالح وهي محل اهتمام الباحث لأنها نقطة التقاء وترابط العناصر الثلاثة والتي تتمثل في التطبيق الفعال لعناصر البيئة المحاسبية الرشيدة وما ينتج عنها من توفير المعلومات المحاسبية.

– البيئة المحاسبية الرشيدة وجودة المعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية¹⁶
الشكل رقم (2): البيئة المحاسبية الرشيدة وجودة المعلومات المحاسبية وسوق



المحور الثالث: البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي المالي ودورها
في النهوض بالسوق المالية في الجزائر

أولاً- معوقات تطبيق عناصر البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي
المالي

1- البيئة المؤسساتية: من التحديات التي تواجه تطبيق عناصر البيئة المحاسبية الرشيدة
في الجزائر نحد:

- صعوبة التحلي على النظام القديم (المخطط الوطني للمحاسبة)، الذي تأصل وتجدد في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين، والخبراء، والأكاديميين لمدة جيل كامل أي 34 سنة (منذ 29 أبريل 1975)؛
- تكيف الأنظمة التسييرية لمختلف المؤسسات الخاضعة لهذا النظام مع المخطط الوطني المحاسبي، والتلاؤم مع نقائصه؛
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة المالية، فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير عمودها الفقري للتسيير بين عشية وضحاها؛
- تدرب المحاسبين، والخبراء على النظام المحاسبي السابق لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد؛
- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد، بل العديد من الخبراء، والمحاسبين، والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد إلا القليل لحد الآن؛
- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله، وهذا ما لا يصبر عليه المسيرين المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية؛
- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية، وهو تطبيق من تطبيقات البيئة المحاسبية الرشيدة، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية، بسبب انتشار ثقافة الفساد في مختلف قطاعات الاقتصاد، وعلى رأسهم قطاع المؤسسات؛
- تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات؛
- غياب الرابط بين المحاسبة والحماية، فهذا الاتصال يبرر بالرغبة في مراقبة المؤسسة، وتفادي التهرب الجبائي، وأهمية الحماية كمصدر للتمويل؛
- ضعف التكوين والتدريب في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية على تحمل نفقات التحول إلى النظام المحاسبي الجديد لأنه مكلف جداً؛

- لم تكون هناك مرحلة انتقالية للنظام الجديد، فكان من الضروري تحديد مرحلة انتقالية، تتم فيها عمليات التدريب والتكوين الضرورييتين - رسكلة المحاسبين والخبراء والأكاديميين، وإعداد الإطارات الملائمة لدخول في غمار النظام المحاسبي الجدي؛
- غياب الرؤية الإستراتيجية، والتخطيط السليم للدخول في النظام المحاسبي الجديد، الذي سوف ينجم عنه مشاكل كبير في التسيير، وتعطل قطاع المؤسسات الاقتصادية؛
- غياب البحوث والدراسات الاقتصادية حول النظام المحاسبي المالي؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال؛

- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام، مثل القوانين الجبائية.

2- البيئة القانونية: من أجل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يجب أولاً توفير المحيط الضروري الذي يساعد على تطبيق هذا النظام، لأنه لا يمكن أن يشتغل في معزل عن باقي الأنظمة الاقتصادية الأخرى، فيجب تطوير مختلف القوانين التي تعتبر الداعم الأساسي لهذا النظام من أنظمة البنوك، أنظمة السوق المالي، النظام الجبائي... إلخ، لأن الأنظمة والقوانين في الجزائر تعتبر من بين أهم المعوقات، ليس من حيث قلتها ولكن من حيث كثرتها وعدم تطبيقها.

3- الفساد الاقتصادي والمالي: إن البيئة الاقتصادية الجزائرية التي يسودها نوع من التعفن والفساد، غير قادرة على احتضان المعايير الدولية للمحاسبة نظراً لانتشار الفساد الاقتصادي، وقلة الشفافية، وفقدان الثقة من طرف كل المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، خاصة المستثمرين أصحاب المؤسسات المتعددة الجنسية والتي أصبح لها دور كبير في تنمية اقتصاديات الدول من خلال ما تمتلكه من مكانة اقتصادية دولية، لذا الاقتصاد الجزائري غير مؤهل لبناء سوق مالي بسبب الانتشار الواسع لمختلف أنواع الفساد في الجزائر (الرشوة، البيروقراطية، الاختلاس، تبييض الأموال... إلخ).

4- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب، أن المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية تعاني من انخراط كبير، ولا ترقى إلى

مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل تمتلك صناديق يتم إيداع فيها الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن المؤسسات المالية هي من الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي.

5 - المعوقات السياسية: من المعروف أن بورصة الجزائر افتتحت في ظروف سياسية غير مستقرة، وهذا ما أسهم في عرقلة النشاط الفعلي لبورصة الأوراق المالية، بحكم أن المستثمر يبحث دائما على عامل الأمان و المر دودية بالدرجة الأولى، وهذان العاملان لا يتحققان إلا في محيط يتميز بالاستقرار السياسي، إذ عادة ما تنفر رؤوس الأموال من بلدان تسودها الحروب، الانقلابات السياسية والتغيرات المستمرة للسياسات والقوانين المتعامل بها¹⁷.

6- غياب الشفافية: سواءا بالنسبة للمتعامل في القيم المتداولة أو بالنسبة لمصادقية المعلومات التي يجب أن تقدمها المؤسسات المقيمة في البورصة للجمهور، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طابع اقتصادي مالي، محاسبي... الخ، وذلك بغرض معالجة الوضعية السابقة والحالية والمستقبلية للمؤسسة، وفي حالة الجزائر لا نجد نظام معلومات يضمن الشفافية لمستعمليها، يضاف إليه صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تسمح للمتعاملين القيام بالعمليات التي يريدونها في الوقت المناسب دون الوقوع في خطر¹⁸.

7- على مستوى الاتصال المالي: تختلف المعلومة المالية بين المعايير الدولية عن المخطط الوطني للمحاسبة، من حيث توجهها نحو عدة مستعملين على رأسهم المستثمرين، والزيادة في حجم المعلومات قيد الاتصال تمثل تكلفة للمؤسسات، غير انه بالمقابل يجب مقارنة هذه التكلفة مع علاوة الخطر الذي سيمنح من طرف المستثمرين للمؤسسة التي تقدم حساباتها باختلاف مع الطريقة السابقة، بالإضافة إلى ذلك فان اعتماد المعايير الدولية للمعلومات المالية يسمح للمؤسسات التي لم تطبقها بعد تهيئة بيئتها الداخلية والاستفادة

من التجارب، كل هذه التغيرات من أجل هدف واحد وهو تحسين نوعية المعلومات المنشورة.

8- على مستوى نظام المعلومات: تغيير التطبيقات المحاسبية يقود الشركات للتفكير في تغيير أنظمة معلومات المحاسبية، للتمكن من امتلاك أنظمة معلوماتية بإمكانها من جهة تسيير مجموعة من المعطيات بطريقة منسقة، ومن جهة أخرى تجميع معلومات جديدة مطلوبة من المرجع المحاسبي الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي بدأت تظهر هناك البرمجيات الأولى المطابقة للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، هذه الأخيرة مساعدة بقدر كبير من الأهمية للمؤسسات، أين يكون القياس بقدر كبير من الضمان، لأنها تتوفر على مقدرة عالية للمرافقة في هذه الفترة من التحول نحو المعايير الدولية للمعلومة المالية¹⁹.

ثانياً - البيئة المحاسبية الرشيدة في ظل النظام المحاسبي المالي وأثرها على السوق المالية في الجزائر.

1- تبني النظام المحاسبي المالي ودوره في تأهيل السوق في السوق المالية:

من المعروف في الوقت الحالي أن القوة الاقتصادية في أي دولة تصنعها المؤسسات العابرة للقارات، والتي لها الدور الأساسي في تنمية الأسواق المالية من خلال ما يفرضه من وتيرة تؤثر على صانعي القرار والمؤسسات المحلية.

وإذا أرادت الجزائر الرفع من وتيرة الاقتصاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وترقية السوق المالية المحلية، يجب عليها أولاً استقطاب المستثمر الأجنبي من أجل خلق حركة اقتصادية جديدة تجبر الاقتصاد الوطني على التحديد، لذا على الجزائر في المقابل تهيئة المناخ المناسب للمستثمر الأجنبي من أجل النهوض بالسوق المالي، من هذا المنطلق تبنت الجزائر نظام محاسبي جديد يسهل عمل المستثمر الأجنبي ويساعد على بناء سوق مالي يمتاز بالشفافية

ويمكن حصر أسباب توجه الجزائر إلى هذا النظام الجديد، والتي تساعد في بناء سوق مالي قوي وشفاف في ما يلي:

- محاولة ترقية السوق المالي من خلال توفير معلومات ذات مصداقية، وقوائم تمتاز بالشفافية والوضوح، باعتبار أن القوائم المالية من المداخلات الأساسية في عملية تحليل الوضعيات المالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية؛

- تقريب ممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية، مما يسمح لنا بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما يحقق الشفافية في تقديم المعلومات، التي تعتبر من المداخلات الأساسية للمستثمرين من أجل اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية؛

- الإعلان أكثر وضوحاً عن المبادئ والقواعد التي توجه التسجيل المحاسبي للمعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات وبالتالي تقديم معلومات مالية ومحاسبية دقيقة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يسهل في تحقيق الشفافية في السوق المالية؛

كما أخذ النظام المحاسبي الجديد على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة، تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات.

- تلافي بعض النقائص والثغرات التي خلفها النظام القديم (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي يتلاءم والاقتصاد الاشتراكي لا اقتصاد الحديث الذي تلعب فيه البورصة الدور الفعال؛

- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات، والمعاملات المالية، والمحاسبية لوقيته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية مما يسهل، أولاً قراءة المعطيات المالية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، وثانياً ضمان عدم تغير واختلاف القواعد المحاسبية والمالية المعمول بها في الجزائر، مع القواعد المعمول بها في بلده الأم؛

- ضمان الحصول على معلومات مالية ومحاسبية صحيحة تمكن من التقييم الصحيح للأسهم والسندات المتداولة في السوق المالي²⁰.

بالإضافة إلى ما سبق فإن تغير طرق المعالجة المحاسبية، و يؤدي إلى التنوع المحاسبي بين الدول مما ينجر عنه مشاكل عدة نذكر منها ما يلي:

- يتعلق المشكل الأول عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم التي لها عدة فروع ومؤسسات تابعة لها في دول أجنبية، حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدولة الموجود فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفرعها إلى قوائم وتقارير معدة حسب المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم، وهذا الأمر طبعاً يخلق نوع من الصعوبة لدى المستثمر في تقييم الأوراق المالية نظراً لتعدد القواعد والإجراءات المحاسبية؛

- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين، مما يسبب ضعف جودة و نوعية المعلومات، وهذا بالطبع له أثر مباشر على السوق المالي الذي يعتمد بشكل كلي على المعلومات المحاسبية والمالية التي تقدمها له مختلف الأنظمة المحاسبية، ومن المعلوم أن أي قرار استثمار يعتمد على مجموعة من الخيارات التي يتم المقارنة بينها، فعند صعوبة عملية المقارنة بسبب اختلاف الطرق والمعايير المحاسبية يرتفع معدل المخاطرة، لذا فإن استعمال معيار محاسبي دولي يسهل من عملية المقارنة بين مختلف القوائم والدفاتر المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة؛

- المشكل الثالث يكون خاص بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية، فبعض المؤسسات تتوجه إلى الأسواق الخارجية للاستثمار في البورصات، وهذا يتطلب إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في الدول التي يتم الاستثمار فيها، وهذا يعتبر في غالب الأحيان مكلف خاصة عند الدخول إلى أسواق وبورصات متطورة بسبب الاختلاف وعدم التجانس بين التطبيقات المحاسبية بين الدول، نذكر هنا حالة المؤسسة الألمانية "دايملر بانز" (Daimler-Benz) الذي يوضح بالكامل التعقيد والاختلاف الجوهري بين الأنظمة المحاسبية الموجودة في العالم.

ففي سبتمبر 1993، حققت هذه الشركة ربحاً قدر بـ 168 مليون مارك حسب المحاسبة الألمانية، وأرادت بعدها الدخول إلى بورصة نيويورك وكانت النتيجة حسب المرجع المحاسبي الأمريكي هو خسارة بـ 949 مليون مارك، وهذا ما يطرح التساؤل حول نتيجة هذه المؤسسة، هل حققت ربحاً أم خسارة؟²¹

2- امتيازات تطبيق النظام المحاسبي المالي في السوق المالي: يسوق هذا النظام

المالي الجديد مجموعة من الامتيازات للاقتصاد الجزائري يمكن سردها في ما يلي:
يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي هذا المخطط الذي يتفق الجميع على أنه يتوافق الاقتصاد الاشتراكي ولا يتوافق مع الاقتصاد الحديث؛

- يقدم شفافية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية والمحاسبية التي يسوقها، الأمر الذي من شأنه التقوية من مصداقية المؤسسة وإعطاء صور صادقة لها بين المستثمرين؛
- يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية مما يسهل العمل في السوق المالي؛

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية، وعلى رأسهم المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين؛
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين؛

- يحسن المحفظة المالية للبنوك، التي تعتبر من الركائز الأساسية للسوق المالية، من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.

- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح الأمر الذي يسمح بإعطاء صور صادقة للمؤسسات في السوق المالية؛

- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تديراً آمناً مالياً يشارك في استرجاع الثقة في

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال ضمان الثقة في مختلف الحسابات والتقارير المالية والمحاسبية؛

- التمكين من الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية، والعربية بسبب ضمان النظام المحاسبي الجديد تقديم معلومات محاسبية ومالية صادقة؛

- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي، وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة للمستثمرين في السوق المالي؛

- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي، يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق المالية العربية وحتى الدولية؛

- توافر معايير دولية، يسمح بإعداد قوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية عربيا ودوليا؛

- ضمان التقييم الجيد والصحيح للأسهم والسندات.

الخاتمة:

إن الحديث عن نظام البورصة والبيئة المحاسبية الرشيدة والعلاقة بينها في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري هو أمر صعب، لأن أي نظام لا يمكن أن يشتغل في معزل عن الأنظمة الاقتصادية والمالية المكونة للاقتصاد الوطني، فلا يمكن بناء بورصة أو تبني نظام محاسبي جديد يمكن من تحقيق الحوكمة، مع تجاهل الأنظمة الأخرى، فكيف نتحدث عن السوق المالي والتحديد المحاسبي من أجل تحقيق الشفافية، ونحن لا نملك بنوك ومؤسسات مالية جيدة، ولا منظومة مؤسساتية اقتصادية مؤهلة... الخ، ضف إلى ذلك الفساد المالي والاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، وعزوف المستثمر الأجنبي على الاستثمار في الجزائر خاصة في القطاعات الاستراتيجية.

نتائج الدراسة:

- 1 - قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي المبني على المعايير المحاسبية الدولية، الذي يهدف إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية، ومن أجل تلافي عيوب المخطط الوطني للمحاسبة؛
- 2- لحد الآن النظام المحاسبي المالي لم يحقق طموحات المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر؛
- 3- النظام المحاسبي المالي لوحده لا يستطيع تحقيق الرشد في البيئة المحاسبية الجزائرية، بل يجب تضافر كل الأنظمة الأخرى لتحقيق ذلك؛
- 4- تعتبر المعلومات المحاسبية الجيدة، الشريان الأساسي الذي يغذي الأسواق المالية لما يمكن أن توفره من خيارات للراغبين في الاستثمار في الأسواق المالية؛
- 5- ضرورة توفر الأطر القانونية التسييرية المناسبة، التي تساعد على تحريك عجلة بورصة الجزائر، لأن بورصة الجزائر في الوقت الحالي تعاني من عجز كبير؛
- 6- هناك الكثير من المعوقات تحد من فعالية البيئة المحاسبية الجزائرية في تأهيل السوق المالية، من أهمها الفساد المالي، ضعف الأنظمة المالية والمصرفية في الجزائرية، ضعف البني التحتية... الخ؛
- 7- هناك العديد من المتطلبات تحتاجها البيئة المحاسبية لتأهيل السوق المالية، أهمها توفير البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية المناسبة التي تساعد على تطوير بورصة الجزائر.

التوصيات:

- 1- على الدولة بناء قاعدة تكنولوجية قوية تعمل على تسهيل المعاملات المالية فيما يخص تحويل الأموال، وكذا ربط كل المؤسسات المالية والمصرفية مع بعضها البعض عن طريق شبكة معلوماتية قوية تسمح بحرية تنقل المعلومات المالية؛
- 2- إجبار المؤسسات الاقتصادية والمالية، على دخول الأسواق المالية مع ضرورة الإفصاح على المعلومات المالية في المواقع الالكترونية، مما يسمح للمستثمرين بالاطلاع عليها وتحديد خياراتهم الاستثمارية؛
- 3- العمل على نشر ثقافة البورصة، وتشجيع الأفراد والمؤسسات على دخول البورصة؛

- 4- ضرورة وضع هذا النظام تحت الاختبار، ومحاولة تكيف مختلف قوانين البورصة معه؛
- 5- التوضيح الجيد لمعالم هذا النظام من خلال منتديات وملتقيات وتوعية مختلف الشرائح المعنية بأهميته في دعم مسير السوق المالي الجزائري؛
- 6- تحديد مختلف القوانين والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون وصلاحيات وتنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الجباية؛
- 7- ضرورة دراسة واقع المؤسسات الجزائرية، وتأهيل مختلف الأنظمة التسييرية وغير التسييرية المرتبطة بهذا النظام؛
- 8- تكوين رسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين، وتأهيلهم لهذا النظام المحاسبي الجديد؛
- 9- تحديد البرامج البيداغوجية الخاصة بالمحاسبة ومختلف الكتابات والكتب التي من شأنها المساعدة في تكوين إطارات، وكوادر تتقن هذا النظام الجديد؛
- 10- تخصيص الأظرفة المالية المناسبة لتغطية تكاليف النظام الجديد؛
- 11- التطوير والاعتماد على نظام فعال لانتقال المعلومات، والذي يسمح بانتقال المعلومات بسرعة وتخزينها بالكيفية التي تمكن طالبها من الحصول عليها في الأوقات المناسبة والتمكن من تجديدها بالطريقة التي تتلاءم مع هذا النظام المحاسبي الجديد²²؛
- 12- مد جسر التعاون بين المؤسسة والجامعة، لأنه من شأن الجامعيين والمتربصين أن يساهموا بشكل كبير في إثراء البحث العلمي والمساهمة في بناء المؤسسات، وعدم استخدام سياسة الانطواء والانعزال على المحيط الخارجي، واعتبار المتربصين على أنهم دخلاء على المؤسسة²³؛
- 13- ضرورة تبني المؤسسات الجزائرية فكر وثقافة أنظمة المعلومات، ومحاولة بناء نظام معلومات محاسبي متكامل يساعد المؤسسات على التحكم في مختلف نشاطاتها، ويعمل على أن تكون تنافسية على المستوى الدولي خاصة في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- 14- ضرورة تبني التكنولوجيات الجديدة، والتقنيات الحديثة التي من شأنها تفعيل أنظمة المعلومات، وبالأخص نظام المعلومات المحاسبي الجديد؛

15- تكثيف التوعية بأهمية المعلومات المحاسبية، وأثرها على سوق الأسهم وخصوصاً على صغار المستثمرين؛

16- ضرورة قيام الشركات بنشر مجموعة موحدة من النسب المحاسبية، مع التقارير الربع سنوية والسنوية، حتى يتمكن المستثمر من تقييم أداء هذه الشركات قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع الأسهم؛

17- سرعة تفعيل شركات الوساطة المالية في الجزائر، والتي تهدف إلى تقديم خدمة للمستثمرين وخصوصاً صغار المستثمرين في سوق الأسهم؛

18- يجب على الهيئة المختصة في المحاسبة أن تلزم مراجعي الحسابات بضرورة التأكد من قيام الشركات بالإفصاح ونشر المعلومات المحاسبية المتعلقة بالنسب والمؤشرات التجارية، والتي أثبتت الدراسة الفائدة منها للمستثمرين؛

19- يجب على الدولة دعم عمليات البحث والتطوير وتحفيز المؤسسات على تبني مثل هذه المشاريع، لأن معظم المؤسسات الجزائرية تركز في عمليات بحثها على جانب المنتج وتحمل البحوث المتعلقة بأنظمة التسيير وتكنولوجيا المعلومات²⁴؛

20- تطوير مناهج وطرق تعليم المواضيع المالية الاستثمارية في الجامعات الجزائرية²⁵: تعتبر هذه المهمة من أولي الأولويات لأن الجامعة هي مصنع الكفاءات البشرية، ولأن نوعية وكفاءة وإنتاجية الخريجين تعتمد على نوعية الأساتذة والمناهج وطرق التدريس والنظام الجامعي، لذلك فإنه مطلوب من الهيئة أن تضغط من خلال التعاون مع الجامعات لتطوير أساتذة ومناهج التعليم والتدريب في مواضيع الاقتصاد والمحاسبة والتمويل والاستثمار والمصارف والأسواق المالية والتمويل الدولي وإدارة حقائب الاستثمار والمشتقات المالية ... الخ، مع القيام حث الهيئات المعنية على تنظيم دوري لامتحانات مهنية، وتنظيم أيام دراسية وتظاهرات ومؤتمرات؛

21- فتح مهنة المحاسبة على المنافسة مع المتهنين الأجانب، خاصة مع المكاتب الكبرى للاستشارة والتدقيق والسماح لهذه المكاتب بالتأشير والمصادقة على الحسابات، باعتبار أن العولمة وتحرير المهنة سيلحق في المستقبل، وكذلك وضع الاستراتيجيات الواجب

إتباعها من اجل وضع مهنة المحاسبة للتكيف مع البيئة الاقتصادية العالمية، من اجل الوصول إلى الهدف المتمثل في ضمان أن المحاسبين الجزائريين بإمكانهم تعظيم تنافسية مؤسساتنا على السوق الدولية؛

22- الانخراط في برنامج IFAC²⁶ للاتحاد الدولي للمحاسبين، وتشجيع ظهور تعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين، والتسجيل في العلامة الدولية للإثبات (WEB TRUST) للمواقع التجارية، حيث إن العوامة وتحرير أسواق رأس المال لهما دلالات ضمنية للمحاسبين والمدققين، ولا يجب فقط أن يكونوا مجهزين للعمل في هذه الأسواق ولكن يجب عليهم أيضا ضمان عملهم بكفاءة، كما تتطلب العوامة أن يكون مؤهل محاسبي واحد أو أكثر قابل للنقل عبر الحدود الوطنية؛²⁷

23- تعزيز الشفافية والإفصاح: من خلال العمل على زيادة درجة الإفصاح وتعديل متطلباته بما يتلاءم مع المعايير الدولية ؛ وذلك بهدف تعزيز الدور الرقابي للسوق من جانب، وتوفير تكافؤ الفرص للمتعاملين في السوق من جانب آخر؛ فمن جانب السوق، يتعين توسيع نطاق المعلومات والبيانات التي يتوجب على لجنة تنظيم البورصة الإفصاح عنها سواء تلك المعلومات المتعلقة بأسماء الجهات المصدرة للأوراق المالية وأسماء أعضاء السوق بالإضافة إلى البيانات الدورية المتضمنة لحركة التداول والمؤشرات المالية الرئيسية ، وفي هذا الجانب، على شركة إدارة بورصة إصدار نشرات يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية تتضمن معلومات عامة عن السوق وقرارات مجلس الإدارة ومعلومات عن أحجام التداول ومؤشرات الأسعار، مع إبرام اتفاقيات مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول بصورة آنية.

ولتعزيز الشفافية والإفصاح يجب :

— إلزام الشركات بنشر تقارير مالية سنوية (ميزانية، حساب أرباح وخسائر، تقرير تدفق نقدي،، الخ) مدققة، وميزانية وحساب أرباح وخسائر ربعي (غير مدققة بالضرورة) في فترة لا تتجاوز 10 أيام أو شهر²⁸ عن انتهاء الفترة، وأن تبين التقارير المالية بوضوح السياسات المحاسبية التي تستعملها الشركة؛

— أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين: السنة الحالية وسنة سابقة للمقارنة؛

— التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية... الخ) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مضللة، وقابلة للتحليل المالي؛

— التأكد من وجود إفصاح مالي كافٍ في التقارير السنوية وفي التقارير المالية الربعية خاصة فيما يتعلق بالأرباح الحقيقية الإجمالية وبالسهم ومعدلات نموها لتلبية متطلبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية والتمكن من عمل تحليل مالي ذو معنى، إن ما نراه الآن من إفصاح عن المعلومات وطرق تبويب في التقارير المالية لكبرى الشركات لا يبعث على الارتياح أبداً، لا يمكن المحللين من تحديد المركز المالي لشركة، وبالتالي لا يوحى بالكثير من الثقة للمستثمرين الحائزين على وعي استثماري؛

— التوصل مع وزارة المالية إلى حل مناسب للتضارب ما بين رغبة إدارة شركة مساهمة في التهرب من ضريبة الدخل، وبين ضرورة الإفصاح عن الأرباح الحقيقية لتلبية متطلبات الإفصاح الرسمية، وتوفير العوامل الجوهرية لتحليل وتقييم سعر السهم في البورصة، فمن المعروف أن أداء

الربح الفعلي بالسهم رباعياً مقارنة مع هو متوقع من قبل المحللين الماليين في السوق يعتبر من أهم عوامل تحديد سعر السهم في السوق، فالمفاجآت السارة في الأرباح بالسهم ونموها ترفع سعر السهم في السوق والمفاجآت غير سارة تخفض سعر السهم في السوق.

24- تنظيم وتطوير مهنة تدقيق الحسابات: من خلال العمل على تطوير مهنة تدقيق الحسابات بإصدار معايير مراجعة حسابات تتفق ومعايير المراجعة الدولية (IAS)^(*)، رفع وتحديث الكفاءات والمعلومات المهنية للعاملين في تدقيق الحسابات من خلال التدريب المستمر، تشجيع خريجين المحاسبة على التقدم إلى فحوص الشهادات المهنية الدولية في التدقيق المحاسبي والحصول على شهادات CPA, CA، وتقديم دورات تدريبية لتحضير الطلاب لامتحانات هذه الشهادات، التعاون مع الجامعات لتطوير علم ومناهج وطرق تدريس تدقيق الحسابات، وإعادة النظر في دور وزارة المالية بالإشراف على الشركات المساهمة وعلى مهنتي المحاسبة

وتدقيق الحسابات، وقد يكون من المفيد النظر في أمر الفصل ما بين النشاطات الاستشارية ونشاطات تدقيق الحسابات لشركات المحاسبة لتجنب تضارب المصالح الذي قد يتجلى بالتساهل في معايير التدقيق المحاسبي لصالح الحصول على عقود استشارية من العملاء، تجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية (SEC) (**)

تتجه منذ زمن قصير نحو إلزام شركات المحاسبة الخمسة الكبرى بفصل هذين النشاطين للحفاظ على الحياد والموضوعية والاستقلالية التي يجب توفرها في شركة تدقيق الحسابات. لكن شركات المحاسبة كانت تقاوم ذلك دوماً، وقد عزز الانهيار المفاجئ والسريع لشركة الطاقة الأمريكية الكبرى اتجاه فصل النشاط المحاسبي عن النشاط الاستشاري؛

25- تطوير صناعة التحليل المالي والاستثماري: من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والاستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

الهوامش والمراجع

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 3.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 6

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 7.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 8

5 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 9

6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 19 25 مارس 2009.

7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، مرجع سبق ذكره، المادة 42.

8 قورين حاج قويدر وآخرون، "تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري

بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربي، للمزيد من التفاصيل أنظر:

<http://labocolloque5.voila.net/55gourineensaad.pdf>

9 طلال أبو غزالة، معايير المصادقة المحاسبية للأسواق العالمية، لندن، 2001، ص 8

10 ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2007، ص: 24.

¹¹ = CapsTaff, J., *Accounting Information and Investment Risk perception in The U. K. , Journal of International Financial Management and Accounting , Summer ,1991,PP.189 200*

¹² سليمان محمد مصطفى ، القياس المحاسبي للعلاقة بين أسعار الأسهم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في ضوء محددات النظرية الإيجابية - دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق ، السنة العاشرة، العدد الأول، 2000م، ص:301.

¹³ = Barth, M. E., *Fair Value Accounting Evidence From Investment Securities and Market Valuation of Bank , The Accounting Review, January, 1994, PP.5-6*

¹⁴ جلال الصياد، مصطفى جلال الصياد، المعاينة الإحصائية، القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون تاريخ، ص: 108

¹⁵ انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية: رابط الكتروني:

www.kku.edu.sa/conferences/ssefp/researches/doc/المبحث%20الثالث.doc
http://www.jps-dir.com/forum/new_reply_form.asp?TID=4665&PN=2&TR=12

¹⁶ -dir.com/forum/new_reply_form.asp?TID=4665&PN=2&TR=12
¹⁷ نورين بومدين، أساليب تفعيل بورصة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقد. جامعة حسية بن بو علي الشلف، دفعة 2007-2008، ص: 119.

¹⁸ نورين بومدين، أساليب تفعيل بورصة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

¹⁹ بكيجل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، جامعة الشلف، 2008 - 2009، ص 99

²⁰ ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 150.

²¹ Ahmed MANSOUR, *Gaap 2001, Interview Paru Dans L'économiste Maghrébin, n°303 du 19/12/2001 au 02/01/2002, pp: 46-47*

²² فورين حاج قويدر، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الشلف، 2007، ص: 218.

²³ فورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 218.

²⁴ فورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

²⁵ وثيقة من إعداد الأستاذ الشريف ربحان بعنوان، النظام المحاسبي و تطوير أسواق الرأسمال في الجزائر، أستاذ بجامعة عنابة / الجمهورية الجزائرية، ص: 15

²⁶ IFAC: *International Federation of Accountants*

²⁷ طلال أبو غزالة. معايير المصادقة المحاسبية للأسواق العالمية، لندن، 2001، ص: 08.

²⁸ وثيقة من إعداد الأستاذ الشريف ربحان بعنوان، النظام المحاسبي و تطوير أسواق الرأسمال في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 15

(*) *International Auditing Standards*

(**) *Securities and Exchange Commission*